

الفصل الخامس

من اتفاقيات أوسلو إلى انتفاضة الأقصى

مقدمة

لقد كان شرفاً عظيماً أن أقدم خدماتي كمستشار قانوني للوفد الفلسطيني إلى مفاوضات السلام في الشرق الأوسط من ١٩٩١م-١٩٩٣م بما في ذلك وبشكل خاص رئيس الوفد د. حيدر عبد الشافي، رجل الشجاعة والنزاهة والمبادئ. والانطباعات الآتية هي نتيجة ما أسترجه من ذاكرتي القريبة ووجهات نظري التي أوضحتها هنا، وهي آرائي وحدي.

حسن الظن الفلسطيني

دخل الوفد الفلسطيني مفاوضات السلام في الشرق الأوسط بحسن نية؛ لكي يفاوض حول اتفاق سلام مؤقت مع إسرائيل، من شأنه أن ينشئ سلطة حكم ذاتي لمدة انتقالية تصل إلى خمس سنوات، وقد بدأت مراسم الافتتاح في مدريد ٣٠/١٠/١٩٩١م.

تلقيت التعليمات بإعداد عدة أوراق بالمواقف المقترحة حول عدد كبير من الموضوعات المتوقع أن تثار خلال الجولة الأولى من المفاوضات المقرر بدؤها بعد شهر في واشنطن العاصمة. ولكن عندما وصلنا إلى مقرنا في «جراند أوتيل» في واشنطن لم يحدث شيء، لم يتحل المفاوضات الإسرائيليون بحسن النية في التفاوض مع الفلسطينيين في مقر وزارة الخارجية الأمريكية، التي كانت مقر كل المسارات في مفاوضات السلام في الشرق الأوسط.

كانت الحكومة الإسرائيلية في ذلك الوقت بقيادة حزب الليكود تحت زعامة رئيس الوزراء إسحاق شامير ، وفيما بعد أقر شامير ما أسماه استراتيجية في مفاوضات السلام ، وهي أن يستدرج الفلسطينيين في المفاوضات عقداً كاملاً ، دون أن يحققوا شيئاً . ويمكنني أن أقرر بعد تعرضي لهذه العملية ، أن شامير قد نجح في تحقيق هذا الهدف طوال وجوده في السلطة ، لكن المحزن حقاً هو أن الخارجية الأمريكية مضت مع استراتيجية شامير في الإحباط ، لقد أصبح واضحاً أن مسئولى الخارجية الأمريكية عن المفاوضات لم يكن لديهم أية نية في الضغط على الإسرائيليين للتفاوض بحسن نية . لقد كان معتاداً أن يأخذ مسئولو الخارجية الأمريكية جانب الوفد الإسرائيلى ضد الوفد الفلسطينى بطريقة ساندت استراتيجية شامير لإحباط المفاوضات . الأكثر من ذلك ، عندما عملت مع الوفد السورى فى المفاوضات فى فندق «جراند أوتيل» خلال الجولة الأولى من مفاوضات واشنطن العاصمة ، يمكنني أن أشهد أن نفس الاستراتيجية كانت مطبقة على المسار السورى الإسرائيلى .

العمل فى مواجهة الليكود

لكن الليكود فقد الانتخابات فى يونيو ١٩٩٢ م ، وصعد حزب العمل إلى الحكم الذاتى تحت رئاسة إسحاق رابين رئيس الوزراء ، وكان أول تغيير أدخله رابين فى مفاوضات السلام فى الشرق الأوسط هو التخلص من فريق التفاوض الإسرائيلى مع السوريين ، وتعيين قيادة نشطة برئاسة الأستاذ «ايتمار راينوفتينر» الذى يعتبر بصفة عامة واحداً من أفضل خبراء إسرائيل فى الشؤون السورية .

ومع تغير الفريق حدث تقدم كبير خلال المفاوضات السورية الإسرائيلى لدرجة أنه لو أن العمل قد فاز فى الجولة الثانية من الانتخابات ، لكان من الممكن أن تكون هناك اتفاقية سلام سورية إسرائيلى على غرار الاتفاقية مع مصر . وهذا يظل احتمالاً ، إذا أصبحت إسرائيل راغبة فى أى وقت فى تنفيذ قرار مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧م) ، حيث إنها ملتزمة به فى أية حال .

ومن قبيل المقارنة فقد احتفظ رابين بنفس فريق الليكود المفاوض مع الوفد الفلسطيني، كان ذلك أمراً سيئاً. وبعد ذلك مباشرة وفي أواخر صيف ١٩٩٢م قدم الفريق الإسرائيلي اقتراحاً حول اتفاقية سلام مؤقتة، تضمنت مسودة لمقترحاتهم لسلطة حكم ذاتي فلسطيني، إلى الوفد الفلسطيني في واشنطن.

اقتراح إسرائيل حول إنشاء «بانتوستان»

ونظراً لأهمية الاقتراح، فقد طلب مني د. عبد الشافي أن أذهب شخصياً إلى واشنطن العاصمة؛ لكي أحلل الاقتراح للوفد الفلسطيني كل في موقعه، وكانت إحدى مسؤولياتي هي تحليل كل مقترحات السلام السابقة التي قدمتها إسرائيل إلى الفلسطينيين بدءاً باتفاقات كامب ديفيد، بما في ذلك مفاوضات «لينوتيز» التي دارت فيما بعد خلال إدارة كارتر. ولدى وصولي إلى فندق ريتز كارلتون حيث يقيم الوفد الفلسطيني، ذهبت إلى الجناح الذي اجتمع فيه زعماء الوفد ثم طلب مني أحد المفاوضين: قل لنا ما هو أقرب مثال تاريخي لما يقدمونه لنا هنا؟

ثم عدت إلى حجرتي في الفندق وأمضيت اليوم كله في القراءة وتحليل الاقتراح الإسرائيلي، وعندما أنهيت تحليلي عدت إلى نفس الجناح وأبلغت الوفد بـ «البانتوستان» إنهم يعرضون عليكم بانتوستان، وكما تعلمون للإسرائيليين علاقات وثيقة مع نظام الأبارتهيد في جنوب إفريقيا، ويبدو أنهم درسوا نظام البانتوستان جيداً؛ ولذلك فهم يعرضون عليكم نظام البانتوستان.

ثم تعمقت في صلب الاقتراح الإسرائيلي بالتفصيل؛ لكي أصل إلى قلبه حول البانتوستان^(١)، لقد كان من نفس النوع الذي حاولت جنوب إفريقيا العنصرية دون جدوى أن تعرضه على الشعب الأسود في جمهورية جنوب إفريقيا^(٢)، أو «المحميات الهندية» التي نجحت الولايات المتحدة حتى الآن في أن تفرضها على سكانها الأصليين^(٣). وأشارت أيضاً للوفد الفلسطيني بأن هذا الاقتراح يحمل أساساً التفسير الخاطيء لـ «مناحم بيجن» لاتفاقات كامب ديفيد الذي رفضه كارتر والذي كان يدعو إلى الحكم الذاتي للشعب الفلسطيني وليس للأراضي الفلسطينية أيضاً. والأدهى أن إسرائيل قد اقترحت حكماً ذاتياً فلسطينياً؛ لكي يصبح شرعياً

ويعمل كذراع مدنى لجيش الاحتلال الإسرائيلى، ولم يكن مفاجئاً أنه بعد المشاورات فيما بينهم وتحت رئاسة د. حيدر عبد الشافى، رفض الوفد الفلسطينى اقتراح البانتوستان الإسرائيلى.

الاقتراح الفلسطينى المناهض للبانتوستان

وعقب ذلك بقليل طلب د. عبد الشافى أن أعود إلى واشنطن العاصمة للتشاور مع كل الوفد الفلسطينى للمرة الثانية حول هذا الموضوع.

وقد عقدت سلسلة من اللقاءات مع أعضاء الوفد؛ لكى أستمع إليهم وأفهم اهتماماتهم الأساسية فى التفاوض لإبرام اتفاق سلام مؤقت مع إسرائيل. ثم دلفت إلى الجناح الخاص للدكتور عبد الشافى، وكنا وحدنا، فأصدر د. عبد الشافى تعليماته لى: «أستاذ بويل، قررنا أن تعد لنا مسودة لاتفاق السلام المؤقت. افعل ما شئت و لكن لا تفرط فى حقنا فى إقامة دولة».

وقد أجبته ببساطة لا تفرط يا د. عبد الشافى، فكما تعلم كنت أول من نادى بإنشاء الدولة الفلسطينية فى الأمم المتحدة فى يونيو ١٩٨٧م، ثم عملت مستشاراً قانونياً لمنظمة التحرير الفلسطينية منذ نشأتها، ولن أفعل ما يغيرها.

ثم عدت إلى حجرتى بالفندق؛ لكى أبحث وأحدد وأطور الخط الفلسطينى فى التفاوض حول اتفاق السلام المؤقت مع إسرائيل، والذى صُمم لكى ينقل الفلسطينيين مما هم فيه إلى دولة حرة مستقلة ديموقراطية على الضفة الغربية وغزة، وعاصمتها القدس وعن طريق إنشاء سلطة حكم ذاتى فلسطينية حقيقية وليس بانتوستان.

ولقد أمضيت يوماً كاملاً فى بلورة ما أسميه هنا المشروع المضاد بالبانتوستان؛ لكى يدرسه الوفد الفلسطينى، ثم التقيت ثانية بالدكتور عبد الشافى؛ لكى أخص له الموضوع، وبناء على تعليماته اجتمع الوفد الفلسطينى بأكمله بى؛ لكى أطلعهم على هذا الاقتراح، وخلال تلخيصى للاقتراح، بدأ أحد مسؤولى منظمة التحرير رفيع المستوى والنفوذ يصيح بأعلى صوته «بروفيسور بويل ماذا أفادت اتفاقية جينيف الرابعة شعبنا؟» وكانت إجابتى قاطعة: لولا اتفاقية جينيف الرابعة لكان الإسرائيليون قد سرقوا كل أرضكم وطرّدوا معظم شعبكم منذ سنوات. ومن

مصادري الأخرى علمت أن منظمة التحرير كانت قد مارست بالفعل ضغطاً على د. عبد الشافي وبقية الوفد الفلسطيني لقبول اقتراح البانتوستان الإسرائيلي في واشنطن، وهذا ما رفضه د. عبد الشافي بشدة.

ثم غادرت الحجرة لأجتمع ثانية بالدكتور عبد الشافي. قبل هذا الاجتماع مباشرة، علقت لأحد أبرز المحامين الفلسطينيين من غزة الذي سمع اقتراحي قائلاً: «تعليمات د. عبد الشافي لى أن أحدد كيف أغلق الدائرة، وأعتقد أنني حققت هذا الهدف»، فأجاب باقتضاب: «نعم، لقد فعلت».

ثم ذهبت مرة أخرى لالتقى بالدكتور عبد الشافي، فأبلغته بالمعارضة الشديدة لاقتراحي المعارض للبانتوستان من جانب أحد كبار مسئولى المنظمة. وبعد حديث قصير حول تناول هذا المأزق، طلب منى د. عبد الشافي أن أكتب اقتراحي المناهض للبانتوستان كمذكرة لبحثها والموافقة الرسمية عليها من جانب الوفد الفلسطيني في واشنطن، وكذلك من جانب قيادة المنظمة في تونس، وبعد أن رفضت اقتراح البانتوستان الإسرائيلي، تركت للدكتور عبد الشافي أن يصل إلى الاقتراح المناهض للبانتوستان ليس فقط من أجل التفاوض بحسن نية مع الإسرائيليين، ولكن لكي يقنع أيضاً قيادة منظمة التحرير في تونس، حيث يوجد فعلاً اتفاق سلام مؤقت جيد لا يفرط في حق الشعب الفلسطيني في دولة مستقلة، ومن خلال الأسلوب المطلوب لإنشاء سلطة الحكم الذاتى الفلسطيني، وليس إنشاء بانتوستان، وكان د. عبد الشافي يعتمد علىّ في إكمال هذه الدائرة بما يرضى القيادة السياسية للشعب الفلسطيني ومقرها تونس.

وفي هذه اللحظة الحاسمة بدا وكأن ثقل العالم قد ألقى فوق كاهلى. خلال الأسابيع الخمسة التالية تحملت مرة أخرى المسؤولية عن خمسة ملايين فلسطيني وأطفالهم وأحفادهم، وكذلك المسؤولية الكاملة عن ثلاثة ملايين إسرائيلي وأطفالهم وأحفادهم، وكان عنوان مذكرتى: «الاتفاق المؤقت والقانون الدولى»، أكملتها في ١٢/١/١٩٩٢م، ثم أرسلتها إلى د. عبد الشافي والوفد الفلسطيني في واشنطن العاصمة، وكذلك إلى القيادة السياسية للمنظمة في تونس، والتي تعيش في أماكن أخرى في المنفى، وهذه المذكرة الطويلة ترجمت إلى اللغة العربية؛ لتكون

محل النظر والبحث والموافقة من جانب اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية التي تعد الحكومة المؤقتة لدولة فلسطين، ورئيسها في ذلك الوقت ولا يزال ياسر عرفات.

وافق الوفد الفلسطيني لمفاوضات السلام على اقتراحى، كذلك وافقت قيادة المنظمة، بعبارة أخرى، كانت هناك موافقة على بديل فلسطينى لأوسلو، وهكذا أصبح هناك خيار^(٤). ونظراً لأهميتها التاريخية، فإن هيئة تحرير مجلة الدراسات العربية قررت نشر هذه المذكرة بالكامل فى المجلد رقم ٢٢، عدد ٣، صيف ٢٠٠٠م مع مذكرة تقديمية، وقد تخلى د. عبد الشافى صراحة السرية فى هذا الشأن. وللقارئ أن يقرر بنفسه إذا كنت قد نجحت فى القيام بالمهمة التى كلفنى بها د. عبد الشافى والوفد الفلسطينى إلى مفاوضات السلام فى الشرق الأوسط، وبمراجعة هذه المذكرة، سوف يجد القارئ أن اقتراح إسرائيل بإنشاء البانتوستان الذى انتقدته بشدة، قد أصبح فيما بعد اتفاقات أوسلو فى سبتمبر ١٩٩٣م. بعبارة أخرى، هذه المذكرة المؤرخة فى ١/١٢/١٩٩٢م أمدت قيادة منظمة التحرير بخريطة طريق مفصلة حول أضرار أوسلو بدقة.

ومجمل هذا التحليل كان معلوماً للرئيس عرفات ود. عبد الشافى والوفد الفلسطينى فى مفاوضات السلام فى الشرق الأوسط، واللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، قبل ١٣ سبتمبر ١٩٩٣م. على عكس ما أشاعته وسائل الإعلام من روايات، علم الرئيس عرفات تماماً ما يوقع عليه يوم ٣ سبتمبر ١٩٩٣م، لقد أعلم تماماً ونُصح جيداً، لكنه وقع بانتوستان أوسلو على أية حال.

المفاوضات السرية فى النرويج

وبينما كانت مفاوضات السلام تسير فى واشنطن، فقد كان مدهشاً لكل من د. عبد الشافى ولى، أن تعمل الحكومة الإسرائيلية على فتح طريق سرى للاتصال فى النرويج مع مبعوثى المنظمة الذين كانوا على اتصال شخصى وسرى مع عرفات. وخلال المفاوضات النرويجية، قدم الفريق الإسرائيلى - مرة أخرى - اقتراح البانتوستان الأصلى، الذى كان قد رفض من جانب الوفد الفلسطينى فى

مفاوضات السلام فى الشرق الأوسط فى واشنطن العاصمة . هذا الاقتراح الإسرائيلى الأصلى هو نفسه الذى قدم فى النرويج ، وأصبح اسمه اتفاق أوسلو الذى وقع فى البيت الأبيض فى ١٣/٩/١٩٩٣ م .

لقد كان د . عبد الشافى وأنا نعلم ما نحن بصدده من نضال يائس ضد الإسرائيليين الذين يعملون فى الخفاء مع الأمريكيين ، وذلك لمنع القيادة السياسية الفلسطينية فى تونس من قبول اقتراح البانتوستان الإسرائيلى .

وقد خسرتنا بالطبع ، وفى صيف ١٩٩٣ م حمل البرق أخباراً بأن اتفاقية سرية بين إسرائيل ومبعوثى منظمة التحرير قد تم التوصل إليها فى النرويج ، وبعد ذلك مباشرة اتصل بى د . عبد الشافى فى واشنطن ، وسألنى إن كان بوسعى أن أتصل وأحلل له وثيقة أوسلو؟ ووافقت على الفور ، ثم أرسل الوثيقة بالفاكس إلى مكتبى .

وبعد دراسة مفصلة جداً للوثيقة النرويجية كتبت فى تقريرى : هذه هى تماماً نفس الوثيقة السابق رفضها فى واشنطن ، ورد د . عبد الشافى بهدوئه المعهود ، نعم كان هذا انطباعى أيضاً .

وفى ختام تبادل مطول للرأى تعجب د . عبد الشافى قائلاً : « سوف أتصل بأبى عمار ، وأطلب منه أن يحصل على رأى مكتوب منك حول هذه الوثيقة قبل أن يوقع عليها . هل يمكنك إعطائى هذا الرأى حالاً؟ » أجبت : نعم بالطبع ، يمكنك الاعتماد على .

سأتصل بأبى عمار حالاً ، قالها د . عبد الشافى بتصميم ، حيث ترجع علاقتهما إلى سنوات تكوين المنظمة ، وهذا يسمح له بحديث مخلص .

لكن الرئيس عرفات كان قد قرر توقيع اقتراح البانتوستان الإسرائيلى الذى برز فى النرويج بدلاً من واشنطن . ولم يكن أمام د . عبد الشافى أن يفعل شيئاً ، لكى يغير رأيه أو يمنعه ، ولهذا السبب فإن د . عبد الشافى لم يحضر حفل التوقيع فى البيت الأبيض فى ١٣/٩/١٩٩٣ م ، لقد علم أن أوسلو قدمت فقط البانتوستان ولم يشأ التعامل معها .

وبالنسبة لى ففى ذلك اليوم كان علىّ أن أكون فى محكمة العدل الدولية فى لاهاي؛ لكى أتلقى شخصياً الأمر الثانى من المحكمة الذى كسبته لصالح البوسنة والهرسك الذى يأمر يوغوسلافيا أن توقف وتتوقف عن ارتكاب كل أعمال إبادة الجنس ضد شعب البوسنة. وكان علىّ أن أتابع حفل التوقيع على التليفزيون فى ذلك المساء فى حجرة الفندق فى أمستردام «إنها لن تعمل» قلت لنفسى بأسى! لكن ربما يعرف الرئيس عرفات أشياء لا أعرفها.

لماذا قبل عرفات ما عرض عليه فى أوصلو؟

قد تسأل نفسك: لماذا قبل عرفات ووقع على اقتراح إسرائيل الذى يعرف أنه لن يؤدى أكثر من إنشاء بانتوستان للشعب الفلسطينى؟

حقيقة لا أعرف إجابة عن هذا السؤال، فالرئيس عرفات لم يناقش هذا الموضوع معى، ولكنه ناقشه مع د. عبد الشافى، ولم أدر شيئاً عن هذه المناقشة، ولم أسأل د. عبد الشافى عنها.

وإنصافاً لـ«عرفات»، فإننى أعتقد أنه شعر بأنه يجب أن يقبل القليل الذى عرض عليه وعلى الشعب الفلسطينى من إسرائيل والولايات المتحدة حتى لو كان ذلك لا يزيد على كونه بانتوستان ليثبت حسن نيته، ونية الفلسطينى لإرضاء كلّ من إسرائيل والولايات المتحدة، ولكى يثبت أن الشعب الفلسطينى يريد العيش فى سلام ووثام مع إسرائيل، حتى فى ظل نموذج البانتوستان، ومن الممكن حينذاك أنه كان يأمل فى نهاية السنوات الخمس، أن تظهر دولة فلسطين فى الضفة الغربية وغزة وعاصمتها القدس.

وإنصافاً لـ«عرفات» أيضاً، فإن اتفاقات أوصلو أوضحت تماماً أن كل القضايا، بما فى ذلك القدس ستكون قابلة للتفاوض خلال مفاوضات الوضع النهائى، رغم الجدل الإسرائيلى المكثف بأن إسرائيل هى عاصمتها الموحدة والأبدية.

وأخيراً إنصافاً لعرفات أيضاً، فقد كان هناك بالفعل قرار اتخذه المجلس الوطنى الفلسطينى، يسمح لمنظمة التحرير بأن تبسط سيطرتها على أى جزء من فلسطين

المحتلة، يمكن أن تقدمه إسرائيل، وهذا بالضبط ما عمل عرفات والمنظمة في مقرها في تونس على تنفيذه، ولكن من المهم أن نلاحظ للتاريخ أن الوفد الفلسطيني في مفاوضات السلام في الشرق الأوسط الذي عاش كله في فلسطين المحتلة، وليس في تونس، قد رفض صراحةً اقتراح البانتوستان الإسرائيلي خلال مفاوضات واشنطن العاصمة، ولهذا السبب بالذات فإن المفاوضين الفلسطينيين الآخرين، وكذلك د. عبد الشافي رفضوا حضور حفل توقيع الاتفاق في حديقة البيت الأبيض في ١٣ سبتمبر ١٩٩٣م، بمن فيهم صديقي المفاوض الفلسطيني الذي أشرت إليه من قبل والذي كان قد طلب مني أن أحلل اقتراح إسرائيل بإنشاء بانتوستان وإيضاحه للوفد الفلسطيني. وقد كانوا مثل د. عبد الشافي على علم تام بأن أوصلو هي بانتوستان، ورفضوا التعامل معها.

ما بعد اتصالات أوصلو

افترض الرئيس عرفات حسن النية من جانب إسرائيل والولايات المتحدة. مذكرتي في ١٢/١/١٩٩٢م افترضت العكس، وللأسف فإن إسرائيل والولايات المتحدة استمرت في تعطيل تنفيذ نموذج البانتوستان الإسرائيلي خلال عملية أوصلو، وحتى بعد نهاية أوصلو نفسها، فإنهم لم يعطوا أى أمل بأنه في نهاية النفق سوف يكون للفلسطينيين دولة فلسطينية مستقلة خاصة بهم في الضفة الغربية وغزة وعاصمتها القدس. لن أضيع وقتي في تحليل الاتفاقيات المقررة اللاحقة على أوصلو بين إسرائيل ومنظمة التحرير التي توسطت فيها الولايات المتحدة، ولا تعنى أكثر من تنفيذ الاقتراح الأصلي الإسرائيلي بشأن البانتوستان، وأن الوفد الفلسطيني لمفاوضات السلام في الشرق الأوسط سبق له أن اعترض عليه في واشنطن العاصمة. ومن وجهة نظر القانون الدولي، هناك الكثير من أحكام هذه الاتفاقيات باطلة وفق المادة ٧، ٨، ٤٧ من اتفاقية جينيف الرابعة.

كامب ديثيد الثانية

وهذا يقودنا إلى قصة صيف ٢٠٠٠م المعروفة بمفاوضات كامب ديثيد الثانية. مفاوضات الوضع النهائي لم تكن فكرة القيادة السياسية الفلسطينية، بل هي من بنات أفكار رئيس وزراء إسرائيل الجنرال إيهود باراك، بتأييد كامل من الرئيس

كليتون، الذي اعتمد بشدة على اللوبي الإسرائيلي؛ لكي يُعْمَلَ منذ البداية حملته في انتخابات الرئاسة الأمريكية.

وفي تحول قدرى مثير قضى كليتون ليلة في جراندا أوتيل في واشنطن العاصمة، حيث كان الوفد الفلسطيني. فتقاطعت طرقنا في بهو الفندق. حين مضيت لسيرى المعتاد في الصباح الباكر قبل أن تبدأ المفاوضات، بينما اجتمع هو هناك بمساعديه السياسيين قبل أن يعقد مؤتمراً صحفياً كمرشح للرئاسة في مقر وزارة الخارجية في وقت لاحق في ذلك الصباح. ولما كان معلوماً أن كليتون وآل جور كانا هناك فقد سرت بجواره في صمت خلال هذا الصباح البارد.

وعلى سبيل المقارنة، فإنه في ديسمبر عام ١٩٩١م، ظهر الأب جيسى چاكسون، دون إعلان ودون مرافق في بهو الفندق، وكان من الواضح أنه يحاول أن يساعد الوفود الفلسطينية في هذه اللحظات الحرجة في تاريخ أمتهم، وقد توجهت إليه وقدمت نفسي، ثم أعطيته ملخصاً للأحوال المؤسفة في فلسطين المحتلة، وكذلك في واشنطن العاصمة، حيث تدور المفاوضات في مقر وزارة الخارجية الأمريكية. وكانت التقارير المرعبة في الإعلام بالنسبة لفلسطين وواشنطن قد حركت مشاعره الإنسانية، ورتبت له أن يلتقى بالدكتور عبد الشافي، وقد أثبت چاكسون أنه سامري طيب.

وبعد تسع سنوات، وفي كامب ديفيد، أراد الرئيس كليتون أن يضغط على الرئيس عرفات والقيادة السياسية للشعب الفلسطيني، حتى يقبلوا اتفاق أوسلو المؤقت الخاص بالانتواستان المؤبد في الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس، كنتيجة نهائية لمفاوضات الوضع النهائي، وهو ما يسمى بالحل النهائي للشعب الفلسطيني كما لو كان في ذلك تحقيق لفكرة الدولة الفلسطينية دون أن يكون لذلك أى علاقة بهذه الفكرة، وهذا بالضبط ما قام نظام الأبارتهيد الإجمامى في جنوب إفريقيا بالسعى إليه، وهو ما عارضه نيلسون مانديلا والمؤتمر الوطنى الإفريقى. وقد رفض عرفات بانتواستان أوسلو كنموذج أخير للشعب الفلسطيني وأرضه، ولكنها كانت تجربة أقرب إلى الموت.

أما الرئيس كليتون المؤيد لإسرائيل، فقد عمد إلى لوم عرفات والقيادة السياسية الفلسطينية علناً؛ بسبب ما زعم أنه تعنت من جانبهم، كما هدد بأن ينقل بشكل غير مشروع السفارة الأمريكية من القدس إلى تل أبيب، ما لم يخضع عرفات لنموذج البانتوستان الذي قدمته في صورته الأصلية عام ١٩٩٢م، وهو ما ظل عرفات يرفضه حتى الآن.

الجدور الإسرائيلية لانتفاضة الأقصى

عندما أصبح واضحاً تماماً للحكومة الإسرائيلية أنها لا تستطيع أن تفرض بانتوستان أو سلو بشكل دائم على الشعب الفلسطيني من خلال المفاوضات، وحتى عن طريق البلطجة والتهديد والإذلال والمطاردة والرشوة من جانب الحكومة الأمريكية، قرر الجنرال باراك وزعيم الليكود الجنرال أرييل شارون اللجوء إلى القوة العسكرية المكشوفة ضد الشعب الفلسطيني للوصول إلى غايتهم. ففي ٢٨ سبتمبر ٢٠٠٠م، قام الجنرال شارون - جزار بيروت ومهندس الغزو الإسرائيلي للبنان الذي ترتب عليه إبادة حوالي عشرين ألفاً من العرب، وكان المسئول الشخصي عن قتل ٢٠٠٠ مدني فلسطيني برىء في مخيمات اللاجئين في صبرا وشاتيلا، الرجل الذي وبخته حتى حكومته على هذه الأعمال - بدخول الحرم الشريف بالقدس ثالث الأماكن المقدسة في الإسلام، يحيط به ألف من القوات الإسرائيلية المسلحة ساحة الحرم، هذا التصرف لا يجوز النظر إليه خطأ على أنه لجنرال متهور، ولكن هذا العمل تم بموافقة كاملة من رئيس الوزراء باراك، وهي لذلك الجدور الإسرائيلية لما أصبح يعرف بانتفاضة الأقصى. لقد علم كل من الجنرال باراك والجنرال شارون تماماً ما هما مقدمان عليه، ويعلمان تماماً رد فعل الشعب الفلسطيني على تدنيس شارون المتعمد واستفزازه ضد أكثر الأماكن الدينية قداسة لديهم، وحتى لا يكون هناك أي توان حول هذا الموضوع، فإن القوات المسلحة الإسرائيلية عادت في اليوم التالي، وقتلت الكثير من الفلسطينيين العزل في الحرم الشريف، وبذلك أشعلت ما أصبح يعرف بانتفاضة الأقصى، أي الانتفاضة المدافعة والمؤيدة للمسجد الأقصى.

قرار مجلس الأمن رقم ١٣٢٢

فى ٧ أكتوبر ٢٠٠٠م أصدر مجلس الأمن القرار رقم ١٣٢٢ الحاسم، وقد صدر القرار بأغلبية ١٢ صوتاً دون معارضة، وامتناع الولايات المتحدة عن التصويت، وكان يمكن للحكومة الأمريكية أن تعترض على القرار لكنها لم تفعل.

لذلك أصبح هذا القرار ملزماً من الوجهة القانونية الدولية. ولن أذهب بعيداً فى تحليل القرار بكامله، ولكنى سأمضى بضع دقائق فى التعليق على أهم أحكامه:

فى الفقرة الأولى «يأسف مجلس الأمن للاستفزاز الذى وقع فى الحرم الشريف فى القدس يوم ٢٨ سبتمبر ٢٠٠٠م وما تبعه من العنف هناك». . لاحظ أن مجلس الأمن بتصويته بأربعة عشر دون معارض جعل بشكل - واضح تماماً - أن شارون قام بتدنيس الحرم الشريف بمساندة رئيس الوزراء باراك، وأن ذلك هو السبب فى بدء الموجة الحالية من أعمال الحرب وسفك الدماء الذى دبرته إسرائيل ضد الشعب الفلسطينى المقيم فى فلسطين المحتلة. ليس هناك أوضح من موافقة ١٤ دولة فى مجلس الأمن على قرار الإدانة. وهو قرار ملزم وفقاً للقانون الدولى، وحتى الولايات المتحدة لم تصوت ضد هذا الحكم، ومن ثم تركته عمداً ليستقر بشكل دائم فى كنف القانون الدولى على أساس أنه يحدد المسئولية، ومن ثم ليس هناك نزاع حول متى ومن بدأ انتفاضة الأقصى، إنه الاستفزاز المتعمد والمفروض من جانب الجنرال باراك الذى كان حين ذاك رئيساً لوزراء إسرائيل.

الاحتلال الحربى الإسرائيلى لفلسطين

فى الفقرة الثالثة من القرار ١٣٢٢ سنة ٢٠٠٠م الصادر بموافقة ١٤ دون معارضة «يدعو إسرائيل السلطة المحتلة»، والسلطة المحتلة لها معنى محدد فى القانون الدولى العام، فإسرائيل فقط تحتل الضفة الغربية وقطاع غزة وكل مدينة القدس.

إن إسرائيل هى سلطة محتلة احتلالاً حربياً فى نظر رجال القانون الدولى، وهى بهذه الصفة ليس لديها سيادة على الضفة الغربية أو غزة أو كل مدينة القدس.

ولم تكن إسرائيل أبداً تتمتع بالسيادة على الأراضي المحتلة، فهي تحتل الأراضي الفلسطينية فقط احتلالاً حربياً، ولذلك فالذى يدور هناك الآن هو حرب تشنها الدولة المحتلة «إسرائيل» ضد الشعب الذى يقيم على أرضه وهم الفلسطينيون . وفى ضوء القانون الدولى والممارسة الدولية، فإن الشعب الذى يقيم على أرض هو مصدر السيادة؛ ولذلك فإن الشعب الفلسطينى هو صاحب السيادة فى فلسطين المحتلة .

ولما كانت إسرائيل لا تملك السيادة على الضفة الغربية أو قطاع غزة أو مدينة القدس، فإن هذه الأراضي ليست أراضي إسرائيلية فيما يتعلق بموقف مجلس الأمن والقانون الدولى والمجتمع الدولى كله، وحتى الموقف الرسمى للولايات المتحدة، وهذا هو الوضع بالنسبة للضفة الغربية وغزة منذ حرب ١٩٦٧ م .

وكذلك كان نفس الوضع بالنسبة لشرق القدس منذ ذلك التاريخ، أما بالنسبة لغرب القدس فإن العالم لم يعترف مطلقاً بضم إسرائيل لها - وهذا هو السبب فى أن السفارة الأمريكية وسفارات معظم دول العالم التى لها علاقات دبلوماسية مع إسرائيل - باستثناء بعض جمهوريات الموز التى تم بيعها، وتم الدفع لها - فلا يزال لها سفارات فى تل أبيب وليس فى القدس، وهذا هو السبب فى تهديد كلينتون العلنى بنقل السفارة الأمريكية إلى القدس، وهو أمرٌ غير قانونى يهدد بالاعتراف بادعاء إسرائيل الزائف بالسيادة على القدس .

القانون الدولى للاحتلال العسكرى

تحكم لوائح لاهى لعام ١٩٠٧ م الاحتلال العسكرى، وكذلك اتفاقية جينيف الرابعة لعام ١٩٤٩ م والقانون الدولى العرفى للاحتلال العسكرى . والفقرة الثالثة من قرار مجلس الأمن ١٣٢٢ : «تدعو إسرائيل - السلطة المحتلة - إلى الالتزام بدقة بالتزاماتها القانونية ومسئوليتها وفقاً لاتفاقية جينيف الرابعة المتعلقة بحماية المدنيين فى وقت الحرب الموقعة فى ١٢ أغسطس ١٩٤٩ م»، مرة أخرى صدر القرار بموافقة ١٤ ضد لا شىء وأصبح قانوناً ملزماً دولياً .

وتنطبق اتفاقية جنيف الرابعة على الضفة الغربية وغزة وكل مدينة القدس لحماية الفلسطينيين المدنيين هناك، فالشعب الفلسطيني المقيم في فلسطين المحتلة يتمتع بوضع الأشخاص المحميين في نطاق اتفاقية جنيف الرابعة وكل حقوقهم مقدسة وفقاً للقانون الدولي. لم يفهم المسئول الكبير في منظمة التحرير الفلسطينية السابق ذكرهم، لا يفهمون مطلقاً الأهمية الحيوية لاتفاقية جنيف الرابعة بالنسبة لشعبه. وربما يفهم الآن، لأن هذه الاتفاقية هي التي مكنت مجلس الأمن بأن يقرر باسم الفلسطينيين بما يتضمنه ذلك من مزايا للدبلوماسية الفلسطينية قد مكناها بدوره من أن تأكد على سلامة تضمينها وفقاً للقانون الدولي.

وهناك ١٤٩ مادة أساسية في اتفاقية جنيف الرابعة تحمي حقوق كل فلسطيني يقيم في فلسطين المحتلة، وتقوم الحكومة الإسرائيلية حالياً - ومنذ عام ١٩٦٧م - بانتهاك كل الحقوق المقدسة للشعب الفلسطيني التي اعترفت بها اتفاقية جنيف الرابعة. والحق أن انتهاكات اتفاقية جنيف الرابعة تعتبر جرائم حرب.

إن الموقف ليس مقايضة بين حق هنا وخطأ هناك، ذلك أن الواقع والقانون يظهر أن الانتهاكات الجسيمة والمتكررة لحقوق الإنسان الفلسطيني من جانب الجيش والمستوطنين الإسرائيليين المقيمين بصفة غير شرعية، تشكل كلها جرائم حرب. وعلى العكس فإن الشعب الفلسطيني يدافع عن نفسه وأرضه ووطنه ضد جرائم الحرب الإسرائيلية ومجرمي الحرب الإسرائيليين والعسكريين والمستوطنين المسلحين والعناصر العسكرية. ومع ذلك فإن المدنيين الأبرياء لا يجوز أن يكونوا أهدافاً مشروعة للهجوم العسكري المباشر (على سبيل المثال طائرات «إف ١٦» وطائرات الأباتشي وصواريخها وتفجيرات القنابل الانتحارية) مثل هذه الأعمال في الصراع المسلح الدولي والاستهداف العسكري المباشر للمدنيين الأبرياء تعتبر جريمة حرب خطيرة.

لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان

تعتبر أعمال إسرائيل جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية

الحق أن موقف حقوق الإنسان أكثر خطورة من ذلك. ففي ١٩/١٠/٢٠٠٠م اتخذت اللجنة قراراً في وثيقة الأمم المتحدة (E/CN. 4/S - 5/L.2/Rev1)،

«ويستنكر زيارة شارون الاستفزازية للحرم الشريف في ٢٨ سبتمبر ٢٠٠٠م، وهو يدعم الليكود الذي أشعل الأحداث المأسوية، والتي أعقبت ذلك في شرق القدس المحتلة والأراضي الفلسطينية المحتلة الأخرى، التي أسفرت عن عدد كبير من القتلى والمصابين من المدنيين الفلسطينيين، وقالت لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان حينذاك: إنها تشعر ببالغ القلق؛ بسبب الأعمال الوحشية التي قامت بها إسرائيل ضد الشعب الفلسطيني، وتوصف بأنها «جرائم حرب، وانتهاكات جسيمة للقانون الدولي الإنساني، وجرائم ضد الإنسانية».

وفي الفقرة العاملة الأولى من قرار ١٩/١٠/٢٠٠٠م قالت اللجنة «إنها تستنكر بشدة الاستخدام المفرط والأعمى للقوة بالانتهاك للقانون الدولي الإنساني من جانب سلطات الاحتلال الإسرائيلية ضد السكان الأبرياء العزل ومن بينهم الأطفال في الأراضي المحتلة؛ مما يشكل جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية»، وفي الفقرة ٥ من قرار ١٩/١٠/٢٠٠٠م «أكدت أن القتل الأعمى والمنظم للمدنيين والأطفال من جانب سلطات الاحتلال الإسرائيلية يشكل انتهاكات خطيرة وصارخة لحق الحياة ويشكل أيضاً جرائم ضد الإنسانية»، وطلبت المادة ٦٨ من ميثاق الأمم المتحدة أن ينشئ المجلس الاقتصادي والاجتماعي «لجنة لأوضاع حقوق الإنسان» وهذه مهمة أولها الميثاق للجنة.

جرائم الحرب الإسرائيلية ضد الفلسطينيين

لعل القارئ لديه فكرة عامة عما تعنيه جرائم الحرب، ولذلك لن أطيل في شرح هذا المفهوم في هذا المقام، لكن هناك درجات مختلفة من الخطورة الإجرامية لجرائم الحرب. وأخطر جرائم الحرب هي المسماة «الانتهاكات الجسيمة» لاتفاقية جنيف الرابعة. فمنذ بداية انتفاضة الأقصى، رأى العالم جرائم الحرب الخطيرة هذه كل يوم من جانب إسرائيل ضد الشعب الفلسطيني المقيم في فلسطين المحتلة: ومثال ذلك القتل المتعمد للمدنيين الفلسطينيين من جانب الجيش الإسرائيلي والقوات شبه العسكرية الإسرائيلية للمستوطنين. هذه الانتهاكات الإسرائيلية الخطيرة لاتفاقية جنيف الرابعة تبرر المحاكمة العالمية لمرتكبيها، سواء كانوا عسكريين أو مستوطنين،

وكذلك المحاكمة العالمية لقياداتهم العسكرية أو المدنية، خاصة الزعماء السياسيين الإسرائيليين.

جرائم إسرائيل ضد الإنسانية بحق الفلسطينيين

أريد التركيز للحظة على جرائم إسرائيل ضد الإنسانية بحق الشعب الفلسطيني كما حددتها لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان والتي نشأت وفق الميثاق. فما الجريمة ضد الإنسانية؟ يعود هذا المفهوم إلى ميثاق نورمبرج عام ١٩٤٥م لمحكمة كبار مجرمي الحرب النازيين في أوروبا. ففي ميثاق نورمبرج عام ١٩٤٥م الذي أعدته الحكومة الأمريكية، ظهرت طوائف جديدة من الجرائم الدولية، خاصة تلك التي تتعلق باضطهاد النازي للشعب اليهودي.

والمثال النموذجي للجريمة ضد الإنسانية هو ما فعله هتلر والنازية باليهود. من هنا جاء مفهوم جريمة ضد الإنسانية، وهذا ما حددته لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان باعتبار أعمال إسرائيل ضد الشعب الفلسطيني جرائم ضد الإنسانية، وبعبارة قانونية، فهي تماماً ما فعله هتلر والنازي لليهود. وهذه هي أهمية الوصف الرسمي من جانب لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان بأن إسرائيل ارتكبت جرائم ضد الإنسانية بحق الشعب الفلسطيني. وقد اختارت اللجنة اصطلاحاً قانونياً معروفاً بحذر شديد، وتعمدت أن تقيمه على الأدلة التي جمعتها.

مقدمات إبادة الجنس

أكثر من ذلك، فإن الجريمة ضد الإنسانية هي المقدمة التاريخية والقانونية المباشرة للجريمة الدولية ضد إبادة الجنس كما حددتها اتفاقية ١٩٤٨م بشأن منع والمعاقبة على جريمة إبادة الجنس. والنظرية هنا هي أن ما فعله هتلر والنازي للشعب اليهودي تطلب إبرام اتفاقية دولية خاصة، تقنن مفهوم نورمبرج للجريمة ضد الإنسانية وتجعله عالمياً، وهذه الاتفاقية صارت بعد ذلك اتفاقية إبادة الجنس لعام ١٩٤٨م.

أسلم بأنه لم يعمل شيء بشكل عاجل من جانب الشعب الأمريكي والمجتمع الدولي لوقف جرائم الحرب الإسرائيلية والجرائم ضد الإنسانية التي ترتكب ضد الشعب الفلسطيني بشكل مستمر، فإن الموقف يمكن أن يتحول إلى إبادة، إن لم يكن الموقف قد تدهور بالفعل وأصبح كذلك. وكما هو الحال اليوم، فإن آرييل شارون رئيس وزراء إسرائيل هو بالفعل رجل إبادة الجنس، فيما يسميه رجال القانون الدولي؛ حيث ارتكب الإبادة في الماضي، وهو مستعد وقادر على ارتكاب الإبادة مرة أخرى ضد الفلسطينيين، ما لم يوقفه العالم. ولزائد من الأدلة على مدى جرائم إسرائيل ضد الشعب الفلسطيني، نحيل القارئ على قائمة المراجع المكثفة حول أعمال الإبادة والعنصرية التي فرضتها إسرائيل على الفلسطينيين خلال انتفاضة الأقصى فيما بعد.

التواطؤ الأمريكي

إن السلوك الإجرامي الإسرائيلي ضد الفلسطينيين وفلسطين، كان تاريخياً يُمول ويُجهز ويُسلح ويُساند سياسياً من جانب الحكومة الأمريكية، رغم أن الولايات المتحدة هي الممول والطرف في كل من ميثاق نورمبرج واتفاقية إبادة الجنس، وكذلك ميثاق الأمم المتحدة واتفاقيات جنيف الأربع لعام ١٩٤٩م، هذه الحقائق القانونية لم تغير شيئاً بالنسبة لسلوك الحكومة الأمريكية، عندما يتعلق الأمر بسوء معاملة الفلسطينيين أو مساندتها لإسرائيل.

وحتى الآن وخلال انتفاضة الأقصى لم يسمع العالم، ولو كلمة واحدة من جانب الحكومة الأمريكية وحلفائها في الناتو لصالح التدخل الإنساني ضد إسرائيل لحماية الشعب الفلسطيني من جرائم الحرب الإسرائيلية والجرائم ضد الإنسانية وإبادة الجنس. ولا يبدو أنهم مستعدون. بما في ذلك الدول الكبرى في مجلس الأمن. لإرسال قوات مراقبة في إطار الفصل السادس لحماية الفلسطينيين، ناهيك عن تصور أي شكل من أشكال العمل القسري، وفق الفصل السابع من الميثاق ضد إسرائيل، وهو أمر لا يمكن أن يخطر على بال. إن مذهب التدخل الإنساني الذي

طبق في أماكن أخرى، عندما زعم أن أهداف السياسة الخارجية الأمريكية مهددة، أثبت بوضوح أنه خدعة ونكتة، عندما يتعلق الأمر بالحملة الإسرائيلية المستمرة لإبادة الجنس الفلسطيني.

والحق أنه في حالة إسرائيل فقد ثبت أن إبادة الجنس اعتبار لا قيمة له في مسألة الدعم المالي الأمريكي لإسرائيل، والذي يدفع بالبلايين عاماً بعد عام من جانب الحكومة الأمريكية والكونجرس، دون أي ارتباط مع مسألة إبادة الجنس، أو مساس بدولة إسرائيل ذاتها. وعلى العكس، فنحن هنا إزاء تدخل لا إنساني من جانب الحكومة الأمريكية ضد فلسطين والفلسطينيين.

وماتت أوصلو

حتى قبل حفل توقيع اتفاق أوصلو في ١٣/٩/١٩٩٣م كنت قد نصحت مسئولاً كبيراً في منظمة التحرير الفلسطينية، بأن هذه الوثيقة تشبه الرداء الضيق، ومن الصعب التفاوض للخروج منها، وقد وافقني هذا المسئول على ذلك قائلاً: «نعم أنت على حق، وسوف يعتمد ذلك على مهارتنا التفاوضية». ولدى احترام كبير للمفاوضين الفلسطينيين، فقد قاموا بأفضل ما يمكن، وتفاوضوا بحسن نية، ولكن مهما كانت مهارة المفاوض، فلا يمكن أن يتحقق شيء على مائدة المفاوضات إذا لم يكن الطرف الآخر قد جاء إلى المائدة بحسن نية، وليس لديه نية في أن يسمح للمفاوضات بأن تسير في الاتجاه الذي من أجله جرت هذه المفاوضات، وحتى لو كانت أوصلو وكامب ديفيد الثانية قد نجحت، فإنها كانت ستسفر عن فرض دائم للباتوستان على الشعب الفلسطيني، لكن أوصلو قد ماتت.

وقد عمد الجنرالان «باراك» و«شارون» إلى قتل أوصلو في ٢٨ سبتمبر ٢٠٠٠م، عندما استفزا عمداً وحركا انتفاضة الأقصى بتدنيسهم الحرم الشريف. فلما لم يتمكن «باراك» من إرغام «عرفات» على قبول باتوستان أوصلو باعتباره الحل النهائي للشعب الفلسطيني في مفاوضات كامب ديفيد الثانية في يوليو، فإنه

هو وشارون قررا أن يمارسا القوة الخرقاء التي أدت إلى إعادة احتلال إسرائيل للضفة الغربية، وتسببت في العنف الناجم عن ذلك بين الطرفين، والسبب هو القرار المشترك الخبيث بين «باراك» و«شارون» بموافقة كاملة من جانب الحكومة الأمريكية («كليتون» - «بوش» على التوالي).

إن التدمير الإسرائيلي الأمريكي لأوسلو كان مسألة وقت، فلم يكن هناك حسنة على الإطلاق من جانب الحكومتين الإسرائيلية والأمريكية، فيما يتعلق بالتسوية السلمية في الشرق الأوسط مع الفلسطينيين، بدءاً بمؤتمر مدريد عام ١٩٩١م، الذي دعت إليه إدارة بوش الأب، وخلال مناقشاتنا قبل أن يتم التوقيع على أوسلو وبعدها كان القلق الأكبر الذي شاركني فيه د. عبد الشافي، أن أوسلو سوف توفد حرباً أهلية فلسطينية، وهذا لا يهم الإسرائيليين والأمريكيين، بل إن «عرفات» عندما رفض السماح بأن تشتعل هذه الحرب باسم تنفيذ باتوستان أوسلو اكتسب رصيداً كبيراً، ولأن «عرفات» لا يمكن أن يقوم نيابة عنهم بهذه اللعبة القذرة، فقد انقلب عليه الإسرائيليون والأمريكيون، وقرر الطرفان إزاحة «عرفات» وإحلاله بعميل فلسطيني يقبل أن يصبح رئيساً للباتوستان الفلسطيني، وأن يستخدم البوليس الفلسطيني لقمع انتفاضة الأقصى.

وهكذا فإنه في ٢٤ يونيو ٢٠٠٢م أعلن الرئيس «بوش» رؤيته حول الشرق الأوسط، وليس خطته، وهي رؤية قديمة، تنادي عرفات بالمزيد من الديمقراطية «عرفات» رغم أنه انتخب انتخاباً ديموقراطياً من جانب الأغلبية الساحقة من شعبه على عكس الرئيس «بوش»، ويبدو أن التوقيت الزمني، قد تم اختياره عمداً من جانب إدارة بوش لتهدئة القضايا الشائكة قبل الانتخابات الرئاسية الأمريكية عام ٢٠٠٤م في محاولة لخطب ود اللوبي الإسرائيلي والمساندين له من الأصوليين المسيحيين في الولايات المتحدة. وبينما لفظت إسرائيل أوسلو علناً، فقد استأنفت احتلالها الوحشي في الضفة الغربية، واعتدت على غزة، ولم يقدم «بوش» للفلسطينيين شيئاً سوى وعود غامضة بالنوايا الطيبة من جانب الحكومة الأمريكية، والتي لم تتحقق طوال ٣٥ عاماً من الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية

بمساندة الولايات المتحدة، وقد منح «بوش» «شارون» الضوء الأخضر للقضاء على «عرفات».

ومن المشكوك فيه أن ينجح الإسرائيليون والأمريكيون في فرض أغراضهم الخبيثة على فلسطين والفلسطينيين دون أن يولد ذلك مقاومة عنيفة، أما نتائج ذلك فإنه لا يمكن التكهّن بها، ومع ذلك فمن الواضح، أنه كلما سهلت الولايات المتحدة لإسرائيل قمع الفلسطينيين، وإنكارها الدائم لحقهم المقرر في الأمم المتحدة في دولة فلسطين المستقلة، كلما أصبحت التسوية السلمية في الشرق الأوسط أقل احتمالاً.



الهوامش

1. My extensive reasons for this Bantustan conclusion were soon thereafter committed to writing in a Memorandum of Law that I prepared at the instruction of Dr. Haidar Abdul Shafi for the Palestinian Delegation to the Middle East Peace Negotiations in Washington and for the Political Leadership of the Palestinian People then headquartered in Tunis. That Memorandum is set forth in the chapter of this book entitled *The Palestinian Alternative to Oslo*.
2. See Francis A. Boyle, *Defending Civil Resistance Under International Law* 211-81 (1987).
3. See USA on Trial: The International Tribunal on Indigenous Peoples' and Oppressed Nations in the United States (1996).
4. See Bilal Al-Hassan, *PLO Annals All Legal Advice, Inquiry, Spring 1994, and in Arab American News*, Vol. X, No. 475, Oct 1-7, 1994, at 4.
5. According to the Washington Report on Middle East Affairs, U.S. financial aid to Israel since 1949 amounted to \$84,854,827,200 as at November 1, 1997. An extensive discussion of U.S. aid to Israel can be found on the Washington Report on Middle East Affairs website at http://www.wrmea.com/html/us_aid_to_israel.htm.